الأزمة الليبية بين المتوقّع والظنون

لا تزال تهب على الأزمة الليبية بين الفينة والأخرى بعض رياح المستجدات والتطوّرات المهمة سواء على المستوى المحلي، أم على المستوى الدولي، بالرغم من كون وقائع المحن لم تنتهِ منذ 2011م، فكانت الحرب الأهلية سنة 2014م، ثم الحرب الأهلية 2019م، التي لا تزال مستمرة حتى الآن بين الكرّ والفرّ، والتي لم تتوقف حتى خلال الأشهر الحرم، كما لم توقفها تداعيات انتشار جائحة كورونا مؤخراً، بالرغم من ادعاء طرفي النزاع في أكثر من مناسبة إعلان الهدنة، والتي كانت في حقيقتها مجرد شعار أو تصريح رسمي، بينما ما يحدث في أرض المعركة لا علاقة له بالهدنة أو التهدئة أو وقف إطلاق النار، هذه الحرب التي أدت إلى زيادة تصدّع مؤسّسات الدولة، وساعدت في الوقت نفسه على إزاحة مسألة بناء الدولة إلى الهامش، وجرّت الوطن إلى قيعان الجهل والخراب، كما ضيعت الكثير من ذاكرته وأرصدته، وشطحت بأوهام بعض الدول والجماعات والقبائل والأشخاص في إمكانية التحكّم بالقرار السياسي في ليبيا .

عمومًا فإننا نسعى في هذه المقالة إلى رصد تلك التطوّرات لعلها تساعدنا على تفكيك وفهم طلاسم هذه الأزمة المركّبة والمعقدة ورؤيتها بشكلٍ أفضل، من خلال تدوين بعض الملاحظات، وتقييد بعض المشاهدات للواقع الليبي المُعاش، ولا جرم أن من يعيش ويلات الحرب الأهلية فإن خارطة عقله وتفكيره تكون مليئة بكتلةٍ من مشاعر الخوف والفزع والهموم والألم، وهذا كافٍ لجعل مياه المحيطات كلها كئيبة وسوداء، إلا أنني لم أستطع مقاومة عملية البحث والكشف والتقصّي من أجل تبيان الحقائق، وإزالة العتمة والغموض عن الواقع الليبي .

وعلى هذا الأساس فإن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح : **ما أهم تلك التطوّرات والمستجدات ؟**

*تشهد ليبيا حالياً حرباً أهلية لا تقل ضراوةً وخطورة عن الحرب الأهلية في 2014م، وقد عكست براثن هذه الحرب طبيعة تحالفات القوى الإقليمية والدولية – أصدقاء وخصوم – المُعلنة والخفية، والتي تُعد أحد الروافد المغذية لأطراف النزاع في ليبيا .

وقد بدأت هذه الحرب وكأنها دفاع عن العاصمة وصدّ لعدوانٍ غازٍ حسب وجهة نظر حكومة الوفاق والتي ما فتئت أن تقنع الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي بهذه الفرضية، وعلى الجانب الآخر فأن القوات

العسكرية التابعة لحكومة المؤقتة ترى أن العاصمة مغتصبة وأسيرة لمجموعات مسلّحة ولحكومة غير معترف بها وينبغي إرجاعها إلى حضن الوطن، وهذا ما كان يبرر هجومهم على العاصمة طرابلس .

فأخذت الحرب على طرابلس في بدايتها شكل الهجوم الشرس والدفاع المستميت، وانهكت كاهل المواطن، واستنزفت مقدرات الدولة، وأسقطت العديد من الضحايا، وهجّرت الكثيرين من بيوتهم مما أثر على النسيج المجتمعي والتركيبة الديموغرافية للمدينة، إلى أن دخل الاتفاق الليبي – التركي إلى المشهد ليُغير الخارطة السياسية والعسكرية حيث وقّعت حكومة الوفاق مع تركيا اتفاقية التنقيب عن آبار الغاز في البحر المتوسط في 2019/11/27م، وذلك في مقابل الحصول على التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي، وقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، وقلبت موازين اللعبة السياسية والعسكرية، وجعلت حكومة الوفاق تحقق العديد من التقدّمات في مجموعة من المحاور والجبهات، بالرغم من الخلافات البينية التي تعانيها حكومة الوفاق بين مكوناتها وأجهزتها، أو خلافاتها مع التشكيلات المسلّحة التي تقوم بحمايتها .

وهذا يعني أن التقارب التركي مع حكومة الوفاق قد ألقى بظلاله على ميدان المعركة فصارت قوات حكومة الوفاق تتخذ مراكز الهجوم بدلاً من مواقع الدفاع، وتمكّنت في 2020/4/12م من انتزاع مناطق الشريط الساحلي الغربي من قوات المؤسّسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة، تمهيداً لبسط سيطرتها على قاعدة الوطية .

*وقد أعلن الرئيس التركي رجب أردوغان استمرار دعمه لحكومة الوفاق، وقيامه بزيادة نشر جنود أتراك، وسوريين محسوبين على المعارضة السورية في ليبيا، استناداً إلى الاتفاق مع حكومة الوفاق، بعد ذلك بدأت عملية عسكرية في ترهونة 2020/4/18م، في محاولة لدخولها والهجوم أكثر من مرة على قاعدة الوطية حيث العمليات العسكرية مستمرة حتى نشر هذه المقالة، لكنها لم تحقق المطلوب، وهذا يعني بأن الحكومة التركية سوف تسعى في قادم الأيام إلى الدفع بالمزيد من التعزيزات نحو تحقيق التغييرات المنشودة .

*إلى جانب التقارب التركي هناك التقارب القطري لدعم حكومة الوفاق سياسياً واستخباراتياً ولوجستياً، ومباركة قطر للدعم التركي وبقوة من خلال خطابها الإعلامي .

*وفي المقابل وعلى الجانب الآخر نشهد التقارب الإماراتي والسعودي والمصري لدعم المؤسّسة العسكرية في المنطقة الشرقية من خلال تقديم الخبراء والاستشاريين والمساعدات العسكرية واللوجستية، الأمر الذي أدى إلى أن تحقّق قوات الحكومة المؤقتة تقدّمات على تخوم العاصمة، هذا الدعم أيضاً مكّنها من بسط السيطرة على مدينة سرت، إلى جانب التقدم نحو نحو مصراتة.

وعقب سيطرة حكومة الوفاق على مناطق الساحل الغربي وتبدّل وتغيّر رقعة التمركزات لكلا الطرفين، أعلنت المؤسّسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة بأن الأيام القادمة ستشهد تحولات وتغييرات كبيرة، وبذلك قد يتجه الصراع إلى أشده ويكون الميدان الأساسي للمعركة في المنطقة الوسطى والساحل الغربي .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا، والحلف الأطلسي (الناتو)، إضافةً إلى دول الجوار فقد أخذت موقف الحياد، واقتصرت ردود فعلها في كل مرة على استصدار بيانات تحث على وقف إطلاق النار والعودة إلى مسار الحوار السياسي، هذا الموقف كانت له أبعاده وأهدافه وتداعياته .

*في 2020/4/24م قامت بعض القبائل الليبية – وبشكلٍ خاص– في المنطقة الشرقية بتفويض المؤسّسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة لإدارة الدولة، وقبول قيادة المؤسّسة العسكرية ذلك التفويض، وإعلانها عدد من الخطوات والإجراءات أهمها إنهاء الاتفاق السياسي (الصخيرات، 2015م)، والإعلان عن اعتزامها طرح خارطة طريق للمرحلة المقبلة، وبالرغم من عدم حصول تلك الخطوات والإجراءات على قبول دولي، إلا أن اللافت للانتباه في الموضوع أن تلك الإجراءات لم تُواجه أيّ معارضة حقيقية من الدول الفاعلة في الأزمة الليبية، باستثناء تصريحات خجولة من بعض سفراء تلك الدول في طرابلس، واللذين في حقيقة الأمر لا يرسمون سياسات دولهم؛ إنما هم أدوات تنفيذية لها .

*سبق خطوة التفويض قيام رئيس مجلس النواب (عقيلة صالح) في 2020/04/23م بالإعلان عن مبادرة سياسية لإنهاء الأزمة الليبية تهدف إلى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي المنبثق عن الاتفاق السياسي (الصخيرات)، حيث تعاطى مجلس الدولة مع هذه المبادرة بشكلٍ إيجابي، وهي في مضمونها تتعارض مع الإجراءات المُعلنة من قبل المؤسّسة العسكرية في المنطقة الشرقية، حيث اختار المجلس الرئاسي الانتظار للاستفادة من وجود حالة التصدّع بين البرلمان والمؤسّسة العسكرية، لكن الظروف لم تسمح بزيادة تلك الهوة

– حيث سيتم شرح هذه الفقرة لاحقًا – فأصبح من اللازم في المقابل قيام المجلس الرئاسي بطرح مبادرة سلمية .

*بعد انتظار قامت حكومة الوفاق الوطني بطرح مبادرة سلمية تهدف إلى إعادة فتح الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة، والتوافق على خارطة طريق شاملة ومسار سياسي يجمع كل الليبيين، سواء كان ذلك بتعديل الاتفاق السياسي، والقبول بمبادرة رئيس مجلس النواب التي تدعو إلى إعادة تشكيل مجلس رئاسي من رئيس ونائبين، ورئيس حكومة منفصل، أو بالتوافق على مسار دستوري وانتخابات عامة في أقرب الآجال، وهذه المبادرة لم تحظ بأيّ قبول دولي .

إن التدبّر في تفاصيل هذه التطوّرات والمستجدات يدعونا إلى طرح سؤال لا مفر منه – وسط زحام هذه التطوّرات – وهو منذ سنوات قيد التداول في الوسط الليبي : من يحكم ليبيا ؟

وبمعنى آخر: من يملك القرار السياسي في ليبيا ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يقودنا إلى أهمية تحديد الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية، وأعتقد بأن التقصير في البحث والكشف عمن يحكم ليبيا ربما ساهم في استمرار الأزمات التي شهدتها ليبيا منذ 2011م، وهي قد تكون أطراف وجماعات وقبائل ومناطق أصبح لديها الإمكانات الفعّالة في الحفاظ على مصالحها في ظل ظروف متغيرة .

بدايةً يتوجب الاعتراف بأن القرار السياسي في ليبيا بعد 2011م، لم يعد قرارًا ليبيًا بامتياز، إنما أصبح هناك أطراف خارجية تمتلك حق التوجيه والاعتراض – الفيتو– على أيّ قرار سياسي يتعارض ومصالحها أو تطلعاتها في ليبيا، ولعلنا نتذكر واقعة التدخل القطري عندما قرّر رئيس الحكومة آنذاك محمود جبريل نزع السلاح من التشكيلات المسلّحة التي دخلت طرابلس بعد سقوط النظام السياسي، حيث تدخّل أمير قطر وقال كلمته المشهورة بأن " الثوار لا يُلقون أسلحتهم " .

إن التداعيات التي ترتبت على تلك الواقعة أحدثت شرخًا أكبر من مجرد السماح أو القبول بالتدخل الخارجي في السيادة الوطنية، حيث أصبح هناك انتشارًا واسعًا للسلاح وللجماعات المسلّحة، مما ساهم في زيادة الشرخ المجتمعي ما بين القبائل والمناطق المنتصرة والقبائل والمناطق المنهزمة، والذي أدى بدوره إلى بروز قوى اجتماعية تابعة للمحيط المجتمعي للقبائل والمناطق المنتصرة، فلم يعد ذلك المحيط يتّسع إلا لها، أو لمن تختاره .

فأصبحت القبائل والمناطق المنتصرة هي من يحمي وجود الحكومات خلال مرحلة ما بعد 2011م، وهي عامل أساسي لبقاء تلك المؤسّسات واستمرارها في السلطة .

فمثلاً مجرد تواجد أو ظهور الجماعات المسلّحة للقبائل والمناطق المنتصرة في العاصمة كان – ولا يزال – يُشكّل خوف ورعب للحكومة، وكل من يعارض تلك الجماعات أو يواجهها، كما أنه في بعض الأحيان مجرد إشارات عابرة من قبل تلك الجماعات كانت تكفي إلى أن تقوم الحكومة – مباشرةً – بتغيير قراراتها، ومع استمرار تدخّل الجماعات المسلّحة في الشأن الحكومي برز على السطح المجتمعي ظاهرة لافتة للانتباه؛ وهي ظاهرة استخدام العنف ضد الحكومة، ولعل أهم مؤشراتها عمليات اقتحام المباني الحكومية بشكلٍ مستمر، وحرق الوثائق، وتهديد الوزراء، وقفل الوزارات، ووصل الأمر إلى اعتقال رئيس الوزراء، وآخرها كان اختطاف رئيس المخابرات التابع لحكومة الوفاق .

كما يتوجب الاعتراف أيضًا بأن القبائل والمناطق المنتصرة لم تُعير مسألة بناء الدولة ومؤسّساتها أيّ اهتمام، بل أنها في كثير من الأحيان كانت العائق لتحقيق ذلك البناء؛ فهي دومًا على استعداد للقيام بأيّ ممارسات – خاصةً العنيفة – في حال تعرض مصالحها – المكاسب والمنافع – للخطر .

وهذا ما يُفسّر حالات الصراع المستمرة بين القبائل والمناطق المنتصرة فيما بينها خلال مرحلة ما بعد 2011م، والتي تعتبر أن مسألة التخلي عن السلاح يُعد موتاً لمصالحها وإنهاءاً لقوتها .

وأمام هذا الصراع الممتد منذ 2011م أصبحت الأزمة الليبية أكثر تعقيداً بحيث أفرزت حروباً أهلية تظهر بين الحين والآخر، عملت على عرقلة مسار المصالحة الوطنية، وعمّقت الخلافات ليس بين القبائل المنتصرة والمنهزمة فحسب، بل حتى القبائل المنتصرة فيما بينها، وخلفت فجوة نفسية عميقة بين الليبيين يُغذيها العداء والثأر ما تزال آثارها الموجعة والدموية تُعيق فتح صفحة جديدة للاتفاق والتوافق .

ولعل القارئ وهو يُتابع معنا هذا التفسير والتحليل يطرح تساؤل مهم وهو : **هل هذا المشهد ينسحب على كافة القبائل والمناطق المنتصرة في5 ليبيا شرقها وغربها وجنوبها ؟**

وهنا نودّ مصارحة القارئ بان هذا الأمر ينسحب بشكل كبير على المناطق والقبائل في المنطقة الغربية والجنوبية، في حين أن الأمر يختلف لدى المناطق والقبائل في المنطقة الشرقية .

ولتوضيح ذلك أودّ القول بأن مناطق وقبائل المنطقة الغربية والجنوبية معتمدة في صدّ المواجهات والصراعات على شبكات متعددة من التحالفات القبلية تُسمى بالصفوف، وهي أحلاف بين تلك القبائل والمناطق؛ لصدّ أيّ خطر قد يُواجهها، وأهم تلك الصفوف هو صف يوسف شداد، وصف البحر، والصف الفوقي في شرق وشمال طرابلس، وصف القبلة وفزان، ولا تزال هذه الأحلاف قائمة رغم قِدمها .

ولعبت هذه الأحلاف دورًا مهمًا في حرب 2014م، فقد كانت مصراتة والزنتان حليفتين منذ أحداث 2011م وحتى دخولهما إلى طرابلس، إذ كان هدفهما واحد وهو إسقاط النظام السياسي بالرغم من اختلاف التحالفات القبلية لكلا المدينتين، فمدينة مصراتة تنتمي لما يعرف بالصف السفلي، بينما مدينة الزنتان تنتمي لما يعرف بالصف الفوقي، وقد دبّ الخلاف في أواصر هذا التحالف نظراً لاختلاف الرؤى والمصالح بسبب تباين المواقف السياسية للمدينتين، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين الحليفتين ازدادت عمقاً واتساعاً بعد إعلان تشكيلات القعقاع والصواعق تأييدهما للعملية العسكرية في المنطقة الشرقية .

وبالمثل تحكّمت الأحلاف في خيوط اللعبة العسكرية واالسياسية خلال الحرب الحالية 2019-2020م، فمثلاً : عندما قامت حكومة الوفاق بضرب بوابة شمال الرجبان – قصر الحاج- في 8 مايو 2020م، لاحظنا قيام عدد من مقاتلي حكومة الوفاق التابعين للزنتان بالانسحاب من الحرب الحالية، وهذا يعود إلى كون الزنتان والرجبان في صف قبلي واحد، كذلك الأمر عندما أطلقت حكومة الوفاق عملية عسكرية على مدينة ترهونة في 2020/4/18م وتعرض المدينة للقصف بالطيران أعلنت مدينة ورفله عن الوقوف إلى جانب مدينة ترهونة، وهذا يعود إلى كونهما في صف قبلي واحد، هكذا هي التحالفات في المنطقة الغربية تظهر قوتها أكثر بكثير من كونها مجرد علاقات وروابط بين تلك المناطق والمدن، وهذا يعني أن قرار التحالف القبلي في المنطقة الغربية والجنوبية هو قرار – تاريخي- بيد شبكات الصفوف التي تُحدّد لكل قبيلة ومنطقة من معها في أيّ مواجهة أو صراع قد يحدث، بالتالي شاهدنا بعض الوقائع والمواقف القبلية والمناطقية غير المتوقعة، تحدث والتي لم تكن معزولة إطلاقًا عن مساقات تلك التحالفات .

في حين أن مناطق وقبائل المنطقة الشرقية تعتمد في تحالفها على ما يُسمى بالأدوار، وهو تحالف يُشير إلى أن كل قبيلة لديها دور محدّد يتوجب أن تلتزم به وتحافظ عليه، وهذا النوع من التحالف يستطيع تغليب التماسك والتكاثف في أيّ مواجهة، بالتالي سيكون من السهل تأليف ووحدة قبائل المنطقة الشرقية، وهذا

ما جعل رئيس مجلس النواب يخضع – وعيناه تفيضان من الدمع – للتحالف القبلي بالرغم من إعلانه الرسمي عن وجود اختلافات واضحة مع المؤسّسة العسكرية، إلا أنه لم يستطع الخروج عن نطاق التماسك القبلي .

ونافلة القول أن من يُحسن التأمل ويُدقّق النظر يستطيع أن يُدرك بسهولة أن المؤسّسة العسكرية في المنطقة الشرقية التابعة للحكومة المؤقتة استطاعت بفعل تلك التحالفات القبلية أن تكون من ضمن الفاعلين المحليين، حيث تمكّنت من توحيد قبائل المنطقة الشرقية كافةً نحو تحقيق أهداف القضاء على الجماعات المتطرفة .

وقد أصبح هناك تراجع للولاء القبلي أمام مدّ المؤسّسة العسكرية، ولأنه كان تدريجيًا فإنه لم يلفت الانتباه، بالتالي تحصّلت هذه المؤسّسة على اعتراف صريح من قبل المجتمع الدولي، إضافةً إلى اعتراف عدد من مسؤولي حكومة الوفاق! .

في حين لم تتمكن المؤسّسة العسكرية التابعة لحكومة الوفاق الوطني من اخضاع الجماعات المسلّحة التابعة للقبائل والمناطق المنتصرة والسيطرة عليها، نتيجة لقوة تلك القبائل والمناطق، وكذلك عدم التزامها بالأوامر والتعليمات الصّادرة عن تلك المؤسّسة، حيث استعصت تلك الجماعات –المتعدّدة –على الذوبان ضمن إطار المؤسّسة العسكرية، وبالتالي لا تزال تعاني تلك المؤسّسة من غياب قيادة قوية موحّدة لها، في ظل وجود عدد من الكيانات والجماعات لكل منها قيادة خاصة بها، وإذا أضفنا إلى كل ما سبق حقيقة أخرى وهي أن هذه الجماعات المسلّحة المنضوية تحت إطار تلك المؤسّسة لا تزال تستمد شرعيتها من كونها ضمن القبائل والمناطق المنتصرة، أو ضمن التحالفات القبلية، وليس ضمن المؤسّسة العسكرية، وهذه الجزئية الأخيرة غاية في الأهمية، عمومًا فإن الاستطراد والاسترسال في الحديث عن تركيبة المؤسّسة العسكرية في المنطقة الغربية وتوضيح مدى فعاليتها مهم ولكنني رأيت الاكتفاء بهذا القدر .

وعلى أيّ حال سواء قَبِل البعض أو لم يقبل بوجهة النظر هذه فإنه من المؤكّد وبحسب رؤيتي التي بنيتها على تأمل وتحليل عميقين من خلال ما تمّ رصده من مشاهدات واقعية على أن المؤسّسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة أصبحت الفاعل الحقيقي والوحيد في المنطقة الشرقية، وما يدعم وجهة النظر هذه هو ما لاحظناه من قبول قبلي بتفويض تلك المؤسّسة لإدارة الدولة، وهذه الدعوة لم تكن مصادفة عابرة، بل كانت نتيجة مترتبة على ازدياد قوة هذا الفاعل .

وباختصار فإن مجمل الملاحظات والمشاهدات تؤكّد عدة حقائق أهمها :

*القرار السياسي في ليبيا منقسم بين طرفين من الفاعلين – المتخاصمين– المحليين، ويساند الطرف الأول عدد من القبائل والمناطق المنتصرة والمتحالفة معه، وأهمها : مصراتة والزنتان، وأبرز ما يُلاحظ على هذا الفاعل أنه يُعاني من الانقسام والتجزؤ الداخلي فمثلاً : بعض قوات حكومة الوفاق التابعة للزنتان أعلنت تأييدها ودعمها للمؤسّسة العسكرية في المنطقة الشرقية، والتي تُمثل الطرف الثاني الفاعل في القرار السياسي بليبيا .

*أصبح هناك اتساع في أدوار العامل الخارجي خاصةً فيما يتعلق بصنع القرار السياسي سواء على صعيد الحكومة المؤقتة، أم حكومة الوفاق الوطني، بالتالي أعتقد أن الكثير من المسائل والقضايا المرتبطة بالحرب الحاصلة حاليًا لا يمكن فهمها بمعزل عن حسابات ذلك العامل التي تفرضها مصالحه، والتي لا تقيم وزناً لأيّ اعتبارات وطنية .

*يُعاب على الحكومتين في المنطقة الغربية والشرقية أنهما أصبحتا أداة من أدوات الهيمنة وفرض المصالح للعامل الخارجي؛ وقد تكون الجملة مقتضبة – بشكل مقصود– لكنها أقرب للواقع المسكوت عنه .

*إن تحالفات قبائل ومناطق المنطقة الشرقية أكثر تماسكًا ووحدة من تحالفات المناطق والقبائل في المنطقة الغربية، تلك التحالفات التي تعبر في مضمونها عن قبولها للآخر، والبحث عن المشتركات التي تجمع ولا تفرق، بشكلٍ لا تبرز معه أيّ خلافات بين المناطق والقبائل في المنطقة الشرقية .

*من المفارقة السيوسولوجية اللافتة للانتباه أن بعض التحالفات القبلية في المنطقة الغربية المُسماة الصفوف لم تعطِ لبعض القبائل والمناطق المنضوية في نفس الصف منزلة الشريك القبلي، بل كانت في كثير من الأحيان علاقات تبعية، خاصةً إذا كان المتبوع من القبائل والمناطق المنتصرة .

لا شك أن القارئ بعد متابعته لهذا التحليل والتفسير يستدعي إلى ذهنه السؤال الجوهري التالي : **ما هي أهم السيناريوهات المتوّقعة للأزمة الليبية ؟**

فـي الحقيقـة لا أدّعـي امـتلاك الحقـائق إنمـا أهـدف مـن هـذه المقالـة إلـى رصـد عـدد مـن الملاحظـات والمشاهدات والمتغيرات والتحولات، بمعنى آخر محاولة رسم صورة الأحداث الحاصلة في ليبيا كما أراها، وهي في مجملها تكشف عن لمحات مهمة لمرحلة الحرب الأهلية الحاصلة في ليبيا 2019-2020م، والتي يصعب إهمالها، وهي تصورات وأفكار قد تلقى القبول، وربما الرفض، أو قد تلقى بعض الاستغراب .

ويمكن أن نتصور أهم تلك السيناريوهات في التالي :

- استمرار الحرب الأهلية المدعومة من الخارج طالما أن العناصر المسبّبة لها قائمة وحاكمة، وقد يُساهم طول أمدها إلى تأجيج صراعات جديدة أو إذكاء صراعات وإحياء عدوات قديمة، واستنزاف مقدرات الدولة واستمرار التدخل الخارجي في الشأن الليبي .

- إنتهاء الحرب الأهلية والوصول إلى اتفاق وتوافق بين أطرافها وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الخارجية .

- حسم النزاع الدائر سياسياً، فقد يفاجئنا طرفي النزاع باللقاء والجلوس إلى طاولة المفاوضات .

- إنهاء النزاع عسكرياُ باستخدام القوة .

- قيام الدولة بكل مقوماتها وبناء أجهزتها وتفعيل مؤسساتها، والخروج من دائرة المنتصر والمهزوم .

عمومًا يتوجب الإدراك بأن قرار حلّ الأزمة الليبية لم يعد قرارًا ليبيًا، إنما أصبح عند غيرها من الدول اتساعًا وعمقًا، كما أن ما يحدث ويموج بين الأطراف المتنازعة حاليًا ما يلبث وأن يطفو على السطح لتتبين آثاره النهائية، واختم هذه المقالة بمقولة لـ" اندريه موروا " يقول فيها " أن غير المتوقع يحدث دائمًا وأبعد الظنون أقربها إلى التحقيق " .